تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تبعات الرسوم الجمركية الأمريكية على الاقتصاد العالمي والتفاعلات الدولية "العراق أنموذجاً"

زياد عبد الرحمن علي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تبعات الرسوم الجمركية الأمريكية: على الاقتصاد العالمي والتفاعلات الدولية "العراق أنموذجاً"

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية والاقتصادية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية، الاقتصاد والتنمية

زياد عبد الرحمن علي / تدريسي في كلية العلوم السياسية _جامعة الموصل

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة:

في ظل تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة ودول أخرى، أصبحت الرسوم الجمركية من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الإدارة الأمريكية لتحقيق أهدافها الاقتصادية. وفي هذا السياق، تضمنت السياسة التجارية التي أعلنتها الإدارة في نيسان/أبريل 2025 فرض تعريفات جمركية شاملة على الواردات، ما يثير العديد من التساؤلات حول التأثيرات الاقتصادية والسياسية لهذه الإجراءات. سيستعرض هذا التقرير التأثير الاقتصادي لتلك التعريفات، بما في ذلك انعكاساتها على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، والأسعار، والأجور، بالإضافة إلى الردود المتوقعة من الشركاء التجاريين في مختلف أنحاء العالم.

في الثاني من نيسان/أبريل 2025، وهو التاريخ الذي أعلن فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن سياسته الضريبية الجديدة وأطلق عليها اسم «يوم التحرير»، أفادت الإدارة الأمريكية بتنفيذ أكبر زيادة شاملة في الرسوم الجمركية منذ قانون سموت-هاولي للرسوم الجمركية الذي صدر عام 1930. ويُعتبر هذا القانون من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى نشوب حرب تجارية عالمية وتفاقم أزمة الكساد الكبير.

بموجب التحرير الجديد، ستدخل الرسوم الجمركية الشاملة بنسبة 10 % على جميع السلع المستوردة حيز التنفيذ في الخامس من نيسان/أبريل 2025، تليها زيادة إضافية على عشرات الدول المحددة، والتي ستبدأ في التاسع من نيسان/أبريل 2025. من جهة أخرى، ستكون كندا والمكسيك معفيتين إلى حد كبير من هذه الزيادة في الرسوم الجمركية، على الأقل في الوقت الحالي. كما ستُطبق الرسوم الجمركية القطاعية التي تم الإعلان عنها مسبقاً على منتجات مثل الصلب، والألمنيوم، والسيارات، بالإضافة إلى الرسوم المتوقعة على أشباه الموصلات، والأدوية، والنحاس، والأخشاب، بشكل منفصل عن الرسوم الجمركية الجديدة، دون إضافتها إليها.

أولاً: ما الذي يقف وراء يوم التحرير هل هو حساب استراتيجي أم هدف لزيادة الإيرادات؟

يمكن القول إن الهدف من يوم التحرير يكمن في نقطتين اساسيتين:

الأول يتمثل في تأطير الإدارة نفسها للأمر حيث تعتبر أن هذه الخطوة بمثابة تصحيح ضروري بعد عقود من الأسواق الأمريكية المفتوحة التي قوبلت برسوم جمركية غير متكافئة وحواجز أخرى فرضتها الدول الأجنبية على البضائع الأمريكية وفقاً لهذا التأطير فإن الانتقام الحازم هو الوسيلة الوحيدة للتصحيح وإعادة التصنيع إلى الداخل.

أما الثاني فيعتمد على الطابع المعاملاتي إذ تعتبر الرسوم الجمركية في النهاية آلية لزيادة الإيرادات بهدف تمويل التخفيضات الضريبية الشاملة التي تأمل الإدارة في الإعلان عنها قبل نهاية العام.

منطقياً، قد يكون كلا التفسيرين صحيحاً؛ فالأول يروي القصة بينما الآخر يساهم في تغطية التكاليف. ومع ذلك، هناك توتر ضمني بينهما، إذ أنه مع ارتفاع الرسوم الجمركية، تنخفض التجارة المتبقية وبالتالي الإيرادات المحتملة.

ثانياً: الرسوم الجمركية واستراتيجية إعادة التصنيع: رؤية إدارة ترامب للأمن الاقتصادي

تستند عقيدة إدارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب التجارية إلى قناعة راسخة بأن العجز التجاري الأمريكي مع كل شريك لا يُعتبر مجرد رقم إحصائي بل يُمثل فشلاً وطنياً إذ يُنظر إليه كدليل على عقود من اتفاقيات التجارة غير المتكافئة حيث تنازلت الولايات المتحدة عن قدراتها الصناعية الأصلية لصالح هوامش ربح الشركات والواردات الرخيصة، ما كسبته الولايات المتحدة من عوائد المساهمين خسرته في قدرتها الإنتاجية فقد تضررت صناعات الصلب والألمنيوم وبناء السفن إذ أصبحت ضحايا لنظام تجاري غير مكترث.

في رؤية ترامب، تتجاوز السياسة التجارية مجرد قضية اقتصادية، إذ تصبح التدهور الاقتصادي مسؤولية أمن قومي. وهذه المسؤولية ستظهر جلياً في حال نشوب صراع عسكري طويل الأمد. في النهاية، كانت القوة الصناعية الأمريكية، وليس فقط استراتيجياتها العسكرية، هي التي ضمنت انتصارها في الحرب العالمية الثانية. واليوم، يُقال إن ترسانة الديمقراطية قد أصابها الصدأ، في حين نجحت الصين في بناء قدرة صناعية مشابهة لتلك التي كانت تميز قوة الولايات المتحدة.

تعتقد الإدارة الأمريكية الحالية أن الرسوم الجمركية، إلى جانب معاقبة الدول التي فرضت حواجز تجارية غير عادلة على السلع الأمريكية، ستساهم في تحفيز عملية إعادة التصنيع في الولايات المتحدة. إذ سيؤدي رفع أسعار الواردات إلى تغيير معادلة التكلفة والعائد في الإنتاج متعدد الجنسيات، مما يدفع الشركات إلى إعادة توطين قدراتها التصنيعية وإعادة بناء سلاسل التوريد داخل الحدود الأمريكية.

ثالثاً: الرسوم الجمركية كأداة لتمويل التخفيضات الضريبية: التحديات الاقتصادية والنتائج المحتملة

تُعتبر عائدات الرسوم الجمركية جزءاً من استراتيجية سياسية تهدف إلى إقناع تكتل الحرية[1] المحافظ بشدة بقدرة الإدارة على تمويل التخفيضات الضريبية التي تخطط لها دون الحاجة إلى زيادة الدين الوطني يتطلب أي تشريع ضريبي رئيسي موافقة الكونغرس، وفي مؤتمر للحزب الجمهوري الذي يعاني من الانقسام على أسس مالية يتمتع تكتل الحرية بنفوذ كبير وغالباً ما يعتمد دعمهم على مظهر الانضباط المالي وبالأخص الوعد بتعويض الإيرادات دون الحاجة إلى اقتراض جديد. في هذا السياق، تُعد عائدات الرسوم الجمركية بديلاً مناسباً. ولكن هذا لا يُغير من حقيقة أن الرسوم الجمركية بحد ذاتها تُعتبر ضريبة، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الأسعار على الأسر الأمريكية ففي مقابلة مع قناة فوكس نيوز في 30 كانون الأول/ يناير 2025 قال المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض بيتر نافارو، إن الرسوم الجمركية الجديدة ستُدرّ «حوالي 600 مليار دولار سنوياً أي ما يعادل 6 تريليونات دولار على مدى عقد من الزمن ومع ذلك لم يُقدّم حينها أي اقتراح أو حساب دقيق للرسوم الجمركية.

لإعادة تحليل هذا الرقم، يمكن استخدام النموذج الاقتصادي. في البداية، وبمراجعة واردات السلع التي بلغت حوالي 3 تريليونات دولار في العام الماضي، يمكننا تطبيق تعريفة جمركية ثابتة بنسبة 20 % على جميع السلع. ومع ذلك، سيفضي نموذجنا الخاص الذي استخدم نفس النسبة الموحدة البالغة 20% إلى تقدير أقل بكثير، حيث سيكون حوالي 226 مليار دولار من الإيرادات السنوية. وبعد صدور التعريفات في 2 نيسان/أبريل، أصبح بإمكاننا تحديد مصدر هذه الإيرادات، حيث فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية شاملة تتراوح بين 10 % و50 %. ووفقاً لنموذجنا العام لتوازن التجارة، يتبين أن هذه التعريفات، إلى جانب

1 : يشير إلى مجموعة من الأعضاء في الحزب الجمهوري الذين يدافعون عن السياسات الاقتصادية التي تركز على تقليل الإنفاق الحكومي ورفض زيادة الدين الوطني. هؤلاء الأعضاء عادة ما يكونون الميول الاقتصادية الليبرالية، ويشددون على الانضباط المالي والالتزام بتخفيض الضرائب دون اللجوء إلى الاقتراض.

الرسوم الجمركية الأخرى التي فرضها الرئيس الأمريكي بالفعل، ستسهم في تحقيق إيرادات سنوية تقترب من 600 مليار دولار. ولكن كما هو الحال مع أي ضريبة، فإن لهذه التعريفات تبعات؛ حيث ستؤدي إلى زيادة الأسعار في الولايات المتحدة بنسبة 9.5 %، كما ستؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة 1 %.

يبدو أن الإدارة تريد الإيحاء بأنها تحقق فوائد اقتصادية ومكاسب مالية غير متوقعة في آن واحد، ولكن كما هو الحال مع أي ضريبة، لا يمكن تحقيق كلا الهدفين مع التعريفات الجمركية. وبالفعل، لا نرى فقط انخفاضاً في أسواق الأسهم، بل نشهد أيضاً تسريحاً للعمال في قطاع التصنيع الأمريكي من شركات مثل كليفلاند كليفس، وستيلانتس، وويرلبول. ويُفترض أن السبب وراء ذلك هو ارتفاع تكاليف المدخلات الناتجة عن الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى انخفاض الطلب الأمريكي.

رابعاً: المظالم التجارية والحقائق الاقتصادية: تحليل للرواية الترامبية

لتوضيح الأمر، ليست جميع المظالم التي طرحتها إدارة ترامب بشأن التجارة مختلقة، فهناك انتقادات مشروعة تم دفنها تحت الخطاب الحماسي. فقد أظهر نظام التجارة العالمي، وخاصة منظمة التجارة العالمية، فشلاً في معالجة بعض القضايا الهامة مثل الدعم الصناعي، نقل التكنولوجيا القسري، وسرقة الملكية الفكرية، وبخاصة في حالة الصين.

من جهة أخرى، ليس من غير المنطقي الإشارة إلى أن المنافسة مع الصين أدت إلى فقدان بعض الوظائف في الولايات المتحدة. ففي دراسة «صدمة الصين» التي أجراها أوتور ودورن وهانسون، والتي أصبحت مرجعاً رئيسياً في هذا المجال، تم تقدير أن المنافسة المتزايدة مع الواردات الصينية بين عامي 1999 و2011 أسفرت عن فقدان ما يقرب من مليون وظيفة في قطاع التصنيع، وأكثر من مليوني حالة نزوح وظيفي عبر الاقتصاد الأمريكي. هذه الأرقام ليست بلا أهمية، ومع ذلك فإن الرواية التي تروج بأن صفقات التجارة السيئة والعولمة هما السببان الرئيسيان في تراجع قطاع التصنيع في الولايات المتحدة تعتبر غير مكتملة من الناحية الاقتصادية.

تشير الأدلة التجريبية إلى أن الأتمتة كانت العامل الأساسي وراء فقدان الوظائف في قطاع التصنيع. وفقاً لدراسة واسعة أجراها هيكس وديفراج، فإن الأتمتة وزيادة الإنتاجية تفسران حوالي 88 % من فقدان الوظائف في هذا القطاع بين عامي 2000 و2010. علاوة على ذلك، ارتفع إنتاج قطاع التصنيع الأمريكي بنحو 20 % بين عامي 2000 و2020، رغم التراجع الكبير في التوظيف. وهذا يتوافق مع نموذج كالليندو ودفوركين وبارو الذي أظهر أن صدمة الصين لم تفسر سوى 15 % فقط من الانخفاض الكبير في وظائف التصنيع بين عامي 2000 و2007.

لقد شهدت الولايات المتحدة تحولاً ملحوظاً نحو القطاعات الخدمية، مثل المالية، والرعاية الصحية، والتعليم، والتكنولوجيا، والخدمات المهنية، كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي. تبع ذلك تغييرات في أنماط إنفاق الأسر، حيث أنفقت الأسر الأمريكية بشكل أكبر على الخدمات وأقل على السلع المُصنَّعة. كما أن التحولات الثقافية نحو الوظائف المكتبية والوظائف المعتمدة على المعرفة تلعب دوراً كبيراً، حيث يميل الجيل الشاب إلى تجنّب وظائف التصنيع التي يُنظر إليها على أنها مرهقة جسدياً أو تحدّ من فرص التقدّم الاجتماعي.

غالباً ما يتم تجاهل هذه الاتجاهات طويلة الأجل لصالح السردية الضيقة المرتبطة بالعجز في تجارة السلع، دون الاعتراف بأن الولايات المتحدة تحقق فائضاً تجارياً كبيراً في قطاع الخدمات. بمعنى آخر، فإن تراجع وظائف التصنيع هو واقع قائم، لكنه نتيجة لمجموعة من العوامل المتعددة والمتشابكة، ولا يمكن معالجته فقط من خلال السياسات الحمائية مثل التعريفات الجمركية.

خامساً: هيكل التعريفات يوم التحرير: تعريفة شاملة وعقوبات على لمخالفين المتكررين

أعلن في الثاني من نيسان/أبريل عن إجراءين تعريفيين منفصلين.

أولاً، سيتم تطبيق تعريفة جمركية عالمية بنسبة 10 % على معظم الواردات إلى الولايات المتحدة بدءاً من الخامس من نيسان/أبريل.

ثانيا ابتداءً من 9 نيسان/أبريل ستفرض الإدارة الأمريكية تعريفات جمركية متبادلة على 57 دولة محددة تصل معدلاتها إلى 50%. تم تصنيف هذه الدول كمخالفين تجاريين مزمنين استناداً إلى فوائضها التجارية الثنائية مع الولايات المتحدة والفروق الملحوظة في التعريفات الجمركية والعوائق الأخرى التي تواجه الصادرات الأمريكية.

الشكل (1) التعريفة الجمركية المتبادلة الأمريكية حسب العجز التجاري في عام 2024

البلدان والأقاليم	التعرفة المتبادلة	العجز التجاري الأمريكي
الصين	34%	270.4 ب
الاتحاد الأوروبي	20%	213.7 ب
فيتنام	46%	113.1 ب
تايوان	32%	67.4 مليار
اليابان	24%	62.6 مليار
كوريا الجنوبية	26%	60.2 مليار
الهند	27%	41.5 مليار
تايلاند	37%	41.5 مليار
سويسرا	32%	25.5 مليار
ماليزيا	24%	22.1 ب
أندونيسيا	32%	18.4 مليار
كمبوديا	49%	11.4 مليار
جنوب أفريقيا	31%	7.9 مليار
إسرائيل	17%	6.7 مليار
بنغلاديش	37%	5.7 مليار
العراق	39%	5.4 مليار
فيليبيني	18%	4.4 مليار

الشكل 2: الدول المستهدفة بالتعريفات الجمركية المتبادلة حسب المنطقة

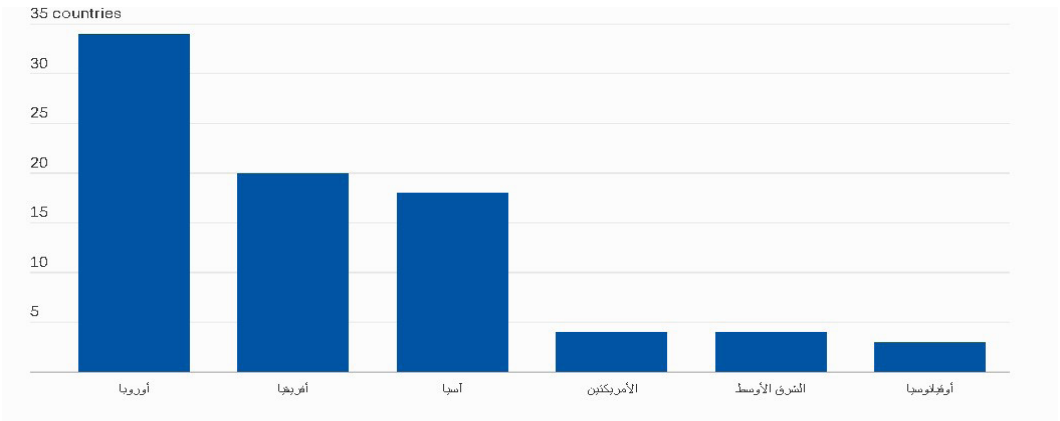

الشكلان منقولان عن الشبكة الدولية للانترنيت وهي ذاتها التي عرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

لم تسلم أوروبا من هذه الرسوم، حيث تم فرض تعريفة جمركية شاملة بنسبة 20 % على الاتحاد الأوروبي الذي يضم 27 دولة. بينما تواجه بعض الدول الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد معدلات أعلى بكثير من المتوسط مثل البوسنة والهرسك (36 %)، وسويسرا (32 %) وصربيا (38 %).

تُعد القارة الإفريقية ثاني أكثر المناطق تضرراً، إذ تواجه 20 دولة من دول القارة رسوماً جمركية تتجاوز 30 %، بما في ذلك بوتسوانا وأنغولا. وتُعد ليسوتو أبرز هذه الدول، حيث تتصدر القائمة برسوم جمركية تصل إلى 50 %.

تُعد آسيا من المناطق المتضررة بشدة من هذه التعريفات، إذ تشمل القائمة جميع دول شرق وجنوب شرق آسيا تقريباً. وتُعد الدول الأكثر تأثراً هي فيتنام (46 %)، وكمبوديا (49 %)، ولاوس (48 %)، وميانمار (45 %).

في المقابل، تمثلت منطقة الشرق الأوسط (4 دول)، والأمريكيتين (4 دول)، وأوقيانوسيا (3 دول) بشكل أقل، وتواجه تعريفات جمركية معتدلة نسبياً. ومع ذلك، تثير بعض الحالات المستهدفة تساؤلات حول منطق فرض هذه الرسوم، مثل جزر فوكلاند التي تشكل وحدها 42 % من إجمالي الدول في هذه الفئة.

سادساً: الاستثناءات من الرسوم الجمركية: الفئات المعفاة وفقاً للسياسات الخاصة

أ- منتجات 232 وهي المنتجات التي تم تغطيتها بالفعل مثل الصلب والألمنيوم والسيارات، أو المتوقع تغطيتها بموجب تعريفات الأمن القومي في المادة 232 معفاة من هذه الرسوم.
ب- الاستثناءات الاستراتيجية يتم إعفاء قطاعات النحاس والأدوية، وأشباه الموصلات، والأخشاب، والمعادن الأساسية، والطاقة بشكل صريح من الرسوم الجمركية.
ج- السلع المتوافقة مع اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا الواردات من كندا والمكسيك التي تستوفي معايير قواعد المنشأ الخاصة باتفاقية USMCA معفاة من الرسوم الجمركية ومع ذلك تبقى الرسوم الجمركية بنسبة 25% على السلع المتعلقة بأزمة الفنتانيل – وهو مخدر يتم تهريبه من المكسيك - كما يتم فرض رسوم احتياطية بنسبة 12 % على المنتجات غير المتوافقة في حال انتهاء حالة الطوارئ.

د- قاعدة المحتوى الأمريكي تُفرض الرسوم الجمركية فقط على الجزء غير الأمريكي من قيمة المنتج بشرط أن تكون 20 % على الأقل من السلعة أمريكية المنشأ على سبيل المثال إذا كان المنتج يحتوي على 40 % من المكونات الأمريكية فإن الرسوم الجمركية ستطبق فقط على الـ 60 % المتبقية.

ه- السلع التي تخضع للمادة 50 من قانون الولايات المتحدة الأمريكية (1702 ب) والتي تُتيح للسلطة التنفيذية تقييد التجارة لأسباب دفاعية أو طوارئ وطنية معفاة من الرسوم الجمركية.

سابعاً: التأثير الاقتصادي للرسوم الجمركية: العواقب على الاقتصاد العالمي والتجارة

لتقييم تأثير هذه التعريفات، استخدمنا نموذجاً تجارياً عالمياً للتوازن العام، استناداً إلى بيانات تجارية حديثة. أظهرت النتائج أن التعريفات التي فُرضت في 2 نيسان/أبريل، بالإضافة إلى التعريفات السابقة التي فرضها دونالد ترامب على الواردات من الحديد والصلب والألمنيوم والسيارات، ستؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة 1 %، وهو ما يعادل حوالي 300 مليار دولار من خسارة الإنتاج السنوية. استناداً إلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024، ستؤدي هذه التعريفات إلى زيادة الأسعار بنسبة 9.5 %، في حين سترتفع الأجور الاسمية بنسبة 8.6%، مما يعني انخفاضاً في الأجور الحقيقية.

وتُعتبر هذه السياسة محورية في تقليص الاقتصاد العام، مما يسبب التضخم ويقلل من دخل الأسر في الوقت الذي يُزعم فيه تعزيز الاقتصاد. كما أن التعريفات الجمركية تُعتبر ضريبة استهلاكية، وهي ضريبة رجعية حيث يتحمل الفقراء العبء الأكبر بسبب إنفاقهم الأكبر على السلع المستوردة. في المقابل، يُتوقع أن تساهم الإيرادات المحصلة في تمويل التخفيضات الضريبية التي ستستفيد منها الأسر ذات الدخل المرتفع، مما يُثقل كاهل الأسر العاملة ويحمّلها عبئاً مالياً إضافياً.

بعد الإعلان عن حزمة التعريفات الجمركية المتبادلة، بدأت الحكومات في الرد، حيث توعدت بعض الدول بالانتقام، بينما اختار البعض الآخر ضبط النفس. وقد ردت الصين والاتحاد الأوروبي بشكل واضح، حيث أعلنت وزارة التجارة الصينية أنها ستتخذ إجراءات مضادة لحماية مصالحها الوطنية، رغم عدم الكشف عن التفاصيل. كما تم الإشارة في التقارير الإعلامية إلى أن الصين واليابان وكوريا الجنوبية قد تتخذ رداً منسقاً، إلا أن طوكيو وسيول سرعان ما تراجعتا عن هذا التلميح.

من جانبها، أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين أن الاتحاد الأوروبي يجهز استجابة ضد هذه الرسوم، مشيرةً إلى إمكانية استخدام أداة مكافحة الإكراه التي تم تطويرها في عهد دونالد ترامب رداً على تهديدات الرسوم الجمركية. وفي مناطق أخرى، تفاوتت ردود الفعل، حيث اختارت دول مثل أستراليا ونيوزيلندا وسنغافورة الامتناع عن الرد الانتقامي، بينما أقرت البرازيل قانون المعاملة بالمثل الذي يمنحها الحق في اتخاذ إجراءات مماثلة. بينما لا تزال دول أخرى تراقب الوضع وتستعد لاحتمال الرد. مع تطور حزم الانتقام في الأسابيع المقبلة، ستتضح الصورة أكثر بشأن الاستجابة العالمية، ولكن من المؤكد أن هذه الأزمة ستؤثر على الجميع بشكل أو بآخر.

ثامناً: العراق وتداعيات السياسات الجمركية والمالية الأمريكية: قراءة في التأثيرات والاستراتيجيات المقترحة

في الوقت الذي تعيد فيه الولايات المتحدة تشكيل معالم النظام التجاري العالمي عبر فرض رسوم جمركية جديدة تستهدف تحقيق توازن في ميزانها التجاري يبرز العراق كحالة خاصة لا تقع في دائرة التأثير المباشر لهذه الرسوم إلا أن التفاعلات الاقتصادية العالمية الناتجة عن هذه السياسات تضع الاقتصاد العراقي أمام تحديات غير مباشرة متنامية. فبحسب خبراء اقتصاديين، فإن العلاقات التجارية بين العراق والولايات المتحدة تتركز بالدرجة الأساس على صادرات الطاقة، لا على سلع صناعية أو منتجات تجارية خاضعة لتلك الرسوم.

بداية، يمكن الإشارة إلى أن فرض التعرفة الجمركية من قبل الإدارة الأمريكية قد يُسفر عن أضرار اقتصادية تطال كلّاً من الولايات المتحدة والعراق معاً، سيما أن هذه الحرب التجارية العالمية من شأنها أن تسهم في خلق حالة من الركود الاقتصادي على المستوى العالمي، ما يؤدي إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، وبالتالي انخفاض أسعاره. وهو ما يُعد تهديداً مباشراً للاقتصاد العراقي نظراً لاعتماده الكبير على الإيرادات النفطية التي تشكل ما نسبته 95 % من الموازنة العامة للدولة.

هنا أيضاً يمكن الإشارة إلى أن العراق لا يُصدّر إلى الولايات المتحدة سوى النفط الخام، حيث يبلغ حجم هذه الصادرات بين 250 إلى 450 ألف برميل يومياً. ويُحتمل أن تؤدي الرسوم الجمركية المفروضة إلى رفع تكلفة المشتقات النفطية في السوق الأمريكية، الأمر الذي قد يدفع الولايات المتحدة إلى تقليل استيراد النفط العراقي إذا ما تمكنت من الحصول عليه من مصادر أخرى بأسعار تفضيلية.

وفي الوقت ذاته، أشار خبراء اقتصاديون إلى أن الرسوم الجمركية الأمريكية لا تشمل واردات النفط والغاز والمنتجات المكررة، ما يقلل من التأثير المباشر على الصادرات النفطية العراقية إلى الولايات المتحدة. ورغم أن الرسوم المفروضة على السلع المستوردة من العراق إلى أمريكا تصل إلى 39 %، إلا أن محدودية حجم هذه الصادرات تجعل أثر القرار في هذا الجانب ضئيلاً.

إلا أن التداعيات العالمية لهذه السياسة قد تكون أكثر تأثيراً وعمقاً، إذ تؤثر سلباً على حركة التجارة الدولية ومعدلات النمو الاقتصادي العالمي، وهو ما ينعكس بشكل غير مباشر على الطلب العالمي على النفط. وقد شهدت الأسواق النفطية رد فعل سريع بانخفاض الأسعار فور إعلان الرسوم، مع توقعات باستمرار هذا التأثير السلبي على أسعار الخام في المدى القريب، ما من شأنه أن يُلحق الضرر بجميع الدول المصدرة للنفط، بما فيها العراق.

تجدر الإشارة إلى أن الهدف الأساسي من فرض الرسوم الجمركية يتمثل في رفع أسعار السلع المستوردة داخل السوق المحلية الأمريكية بهدف تعزيز تنافسية الصناعات الوطنية، بالإضافة إلى استخدامها كمصدر إضافي لتمويل الخزينة العامة. وقد شملت هذه الرسوم معظم السلع المستوردة من مختلف دول العالم، بما فيها العراق، بنسب تراوحت بين 10 % و48 %. وفي المقابل، بادرت بعض الدول إلى فرض رسوم جمركية مماثلة على الصادرات الأمريكية كرد فعل على تلك السياسات.

من هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن الهدف من هذه السياسات الجمركية هو تعديل الميزان التجاري وزيادة تنافسية الصناعة المحلية، لكنها في الوقت ذاته تحمل انعكاسات محتملة على الاقتصاد العالمي، خاصة في حال تسببت في تباطؤ النشاط الصناعي وارتفاع تكاليف التجارة. مثل هذا التباطؤ قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط، وهو ما يمثل خطراً على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية.

لاسيما أن العراق يواجه تحديات مالية إضافية نتيجة ارتباط جزء كبير من احتياطاته الأجنبية بالبنوك الأمريكية وسندات الخزينة، ما يعرضه لتقلبات في السياسة النقدية الأمريكية، لا سيما فيما يتعلق برفع أسعار الفائدة أو تراجع قيمة الدولار أمام العملات الأخرى، مما ينعكس على القيمة الحقيقية لتلك الاحتياطيات.

لذلك، يمكن القول إن على الحكومة العراقية الإسراع في جهود تنويع مصادر الدخل القومي من خلال تعزيز الإيرادات غير النفطية، وتوسيع الاستثمارات في قطاعات بديلة مثل الصناعة والزراعة والخدمات، لضمان استقرار اقتصادي أكثر توازناً وقدرة على الصمود في وجه التقلبات الاقتصادية والسياسية العالمية.

الخاتمة:

بناءً على تحليل التأثيرات الاقتصادية للرسوم الجمركية التي فرضتها الإدارة الأمريكية، يظهر أن هذه السياسة قد تؤدي إلى تداعيات سلبية على الاقتصاد الأمريكي، بما في ذلك انخفاض النمو الاقتصادي وزيادة التضخم، بالإضافة إلى تأثيرها غير المتوازن على الفئات ذات الدخل المنخفض. كما أن الردود الانتقامية من الشركاء التجاريين، بما في ذلك الصين والاتحاد الأوروبي، تشير إلى أن هذه السياسة قد تؤدي إلى تصعيد التوترات التجارية على مستوى العالم. في النهاية، قد تكون النتائج غير مؤكدة، لكن من الواضح أن تأثيرات هذه التعريفات ستمتد لتشمل العديد من الدول، مما يعكس تعقيدات الاقتصاد العالمي وعلاقاته التجارية المتشابكة.

في ضوء هذه المتغيرات الاقتصادية العالمية والحرب التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة وبقية العالم، تبرز الحاجة الملحة أمام العراق لتبني استراتيجيات اقتصادية أكثر تنوعاً واستقلالية. فرغم أن تأثيرات هذه السياسات قد تكون غير مباشرة إلى حد ما، فإنها تبرز هشاشة الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. كما تُظهر أهمية بناء قاعدة اقتصادية مستدامة. وتُشير تقارير مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن الاقتصادات الأحادية مثل الاقتصاد العراقي ستكون الأكثر تضرراً من تباطؤ التجارة العالمية وتقلب أسعار الطاقة. من هنا، يتعين على صانع القرار العراقي استثمار هذه التحديات كفرصة لإعادة هيكلة الاقتصاد وتعزيز موارده الذاتية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org